المتطلبات الجوهرية لتطبق الحكومة الالكترونية 1- المتطلبات الفنية والتكنولوجية. 2 ـ المتطلبات قانونية و السياسية. 3- المتطلبات البشرية والنفسية. 4- المتطلبات التنظيمية 5- المتطلبات الاقتصادية والمالية . 6- المتطلبات التسويقة والترويجية . # من الناحية الفنية : الدولة تمتلك كمية هائلة من المعلومات والبيانات . وذلك يتطلب : 1- توفير بوابة (موقع ويب) على شبكة الانترنت يمكن للجماهير الوصول منها إلى كافة المؤسسات الرسمي # من الناحية التكنولوجية : يجب على المسئولين عن مشروع الحكومة الإلكترونية استخدام أحدث تكنولوـ المعلومات الاتصالات . لذلك يجب التركيز على : 1- توفير البني والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات 2- التركيز على ترابط نظم الخدمات : (أن يوفر النظام اقل الخطوات الممكنة ومترابطة لتقديم الخدمة للمتع ضرورة وجود استراتيجيات لتربط الخدمات المنبثقة . ـ إعادة وصف وهيكلة الوظائف . ـ تحليل مهارات وقدرات الموظفين الحاليين . ـ وضع نظام (لتقييم الأداء / ولقياس رضاء الموظفين / ولتشجيع الابتكار والتجديد) ـ وجود إستراتيجية محددة وواضحة لنظم المعلومات الإدارية في الجهاز . 3- حل المشاكل القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية . 4- إجراءات تغييرات في الجوانب التشغيلية مع بناء التكنولوجيا الممكنة . 5- إيجاد منظومة خدمات موحدة ومترابطة لتقديم الخدمات 6- توفير بنية تحتية كفيلة بضمان (الخصوصية والأمن / الأمان) 7- التعاون بين القطاع العام والخاص في دعم التطبيقات المتعددة للحكومة الالكترونية . 9- تشجيع إنشاء مراكز الكترونية قريبة من مراكز التجمعات السكنية . 10- العمل على بناء المجتمع ولتطوير نظام التعليم والتفكير والابتكار يتلاءم مع المتغيرات . 14- حجم الخدمات المقدمة ومقدار الطلب على كل منها . 16- ضرورة وضع خطة واضحة للتطوير المستمر للإجراءات . * الحكومة التي تريد أن تدخل عالم الرقميات عليها أن تبذل جهودا مكثفة لخلق المجتمع الذي يعتمد على المعرفة والمعلومات ـ ويساعد على تحقيق المتطلبات : التالية ـ ودراسة المشروعات المستقبلية . 2) دعم السلطة السياسية ووضع الخطة الكاملة للاتصالات : * الترجمة الرؤية الالكترونية إلى الواقع ، على الدولة أن تقوم : 1- منح الفريق المسئول عن تنفيذ مبادرة الحكومة الالكترونية الدعم السياسي والتمويل اللازم للتنفيذ . مثل (شركات الانترنت / شركات التكنولوجيا المتقدمة) . 3) تحديد المزيج المناسب للعملاء : ويجب مراعاة : 1- حاجات ورغبات العملاء ودراستها وتحليلها وبيان الخدمات التي يمكن تقديمها ومحاوله تحقيق الترابط بينها . 3- دراسة الإجراءات التفصيلية لأداء الخدمات والأجهزة التي تقدمها مع مقارنتها بالتجارب الناجحة . 2) المتطلبات القانونية و السياسية : * يقصد بالعوامل القانونية والسياسية : هي (مجموعة السياسات والقوانين واللوائح التنفيذية والتشريعية والقيادية وأساليب اتخاذ القرارات والعوامل الخارجية والاستقرار السياسي في الوحدة الحكومية). * المخاطر : هي (الفساد الحكومي / مقاومة الإدارة العليا والبيروقراطية). 4 ـ حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية). 3- إشكالات بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون لدفع الإلكتروني . 6- أن يكون التعامل الرقمي على حساب السرية والخصوصية وحريات الأفراد . 7- خشية أمن التعامل فيما بيم المؤسسات الحكومية أو بينها وبين الجمهور ويعتبر هذا 3) المتطلبات البشرية و النفسية : * تقتضي عملية التحويل إلى الحكومة الالكترونية (إجراء تعديلات جذرية في النظم الإدارية) تستهدف : ما يلي ـ ـ القضاء على التعقيدات الزائدة في الإجراءات . 4- تحقيق المركزية 5- تخصيص الموارد التحقيق التنمية 6- تطبيق الحكومة الالكترونية تدريجيا. وتدريب العاملين في أجهزة الدولة). * يجب توفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد البشرية وتمكينهم من الأداء والمشاركة بالرأي وصنع القرارات . ولا تزال الممارسات في هذا المجال يغلب عليها النمط التقليدي ، ٧ ـ لا تلقى عملية الجذب الاستقطاب والاختيار العناية الكافية. ١٠ ـ ضعف الإقبال على استخدام الطاقات التدريبية والاستشارية المتاحة لإعداد نظم وبرامج متطورة لتحسين الأداء اللبحوث والتطوير . نهاية المشروع. # ينبغي على الإدارة تطوير ممارستها في تنمية الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في إطار التوجيهات : التالية ـ 1- إعادة هندسة إدارة شئون الأفراد أو شئون الموظفين وتطويرها جذريا. وتطبيق نظم التواب والعقاب . 12- وضع إستراتيجية للأجهزة الحكومية تقوم على إعادة تأهيل الموظفين للقضاء على مشكلة الأمية الالكترونية . 13- الاهتمام بالتفكير الابتكاري في التعليم بمراحله المختلفة. 14- دعم أساليب وبرامج تفعيل مشاركات الأفراد في بحت مشاكل العمل والمبادرة بالاقتراح والابتكار لتطوير العمل . 15- ضرورة الاهتمام بالتدريب الالكتروني والعمل على تلافي معوقاته ومواجهتها نظرا لفوائده العديدة . 4) المتطلبات التنظيمية : * هنالك العديد من المتطلبات التنظيمية التي تؤثر وتتأثر عند تطبيق الحكومة الإلكترونية لأي جهاز إداري : وهي ـ ـ البناء التنظيمي . 2- إعادة هندسة توزيع المهام والصلاحيات . 4- إعادة هندسة الإجراءات الإدارية . * إن استخدام وسائل التكنولوجيا في المنظمات والأجهزة الحكومية (يتطلب توفير متطلبات تنظيمية محددة وواضحة) به عدم وجود تنظيم إداري متطور وواضح (لن يضمن النجاح المطلق للمنظمة والارتقاء

Summarized by © lakhasly.com

بمستوى الأداء وسرعة الانجاز) لأنه سيغلب علية العشوائية والارتجال . * أن التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية يؤدي إلى تغير علاقة المؤسسات مع محيطها الداخلي والخارجي وهذا يتطلب إعادة تصميم العملية الإدارية التي تتعامل معها ، و تغيير في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفي التقنية المستخدمة . * تعريف (المنظمة العصرية) : هي (ذلك التكوين الاجتماعي السلوكي الفعال الذي يسعى إلى تحقيق مناخ تنظيمى متماسك تتوافر فيه الهياكل التنظيمية المشجعة على المشاركة في الأهداف والقرارات). ثانيا / إعادة هندسة توزيع المهام والصلاحيات : : * تعريف (إعادة هندسة المهام والصلاحيات) : أي (إعادة هندسة عمليات القرارات في الجهاز الحكومي و تقويضها إلى أدنى المستويات ضمانا لسرعة اتخاذ القرارات وفي الموقع المناسب لها). ثالثا / إعادة هندسة التركيب التنظيمي : * يجب إعادة هندسة التركيب التنظيمي للجهاز الحكومي بما يتلاءم والطريقة الجديدة في سير العمليات في الجهاز الحكومي والأسلوب الحديث في طريقة إدارته و المواقع الجديدة لاتخاذ القرار . * يجب إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية ، حيث أن تطبيق الحكومة الالكترونية (ينبغي أن تكون فرصة لتطوير سير هذه العمليات وتسهيلها بحيث تتناسب مع أساليب الحكومة الإلكترونية) * تعريف (إعادة هندسة نظم المعلومات): أي (دراسة الطريقة التي يتم من خلالها الاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية للتنظيم وتبادل المعلومات وتقديم الخدمات). * إن التطوير الإداري لأجهزة الدولة والحكومة الالكترونية هما (وجهان لعملة واحدة) ويجب الربط بينهما . 5) المتطلبات الاقتصادية و المالية : * تتعلق هذه المجموعة من العوامل : (طرق التمويل وأساليب خفض التكاليف والنموذج المحاسبي و الإداري للمشروع). لذا يجب (دراسة العائد والتكلفة للمشاريع) يجب (دراسة نواحي ـ القوة والضعف والفرص والمخاطر ـ المتطلبات الاقتصادية). * إن التحول للحكومة الإلكترونية يتطلب (مبالغ طائلة) من بناء بنوك للمعلومات إلى بنية تحتية وإعادة تأهيل العاملين ، وكل هذا يكون دون جدوى إذا لم يتحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتى . لم يجب توافر مجموعة من الضوابط الحاكمة والخاصة بالمتطلبات المالية والاقتصادية وذلك لضمان توفر القدرة إحدائها . ٢ ـ وجود قاعدة بيانات متكاملة وموحدة ومترابطة لكافة أنشطة الحكومة ومعلومات متكاملة عن المتعاملين معه والترابط مع قواعد البيانات الفرعية خارج وداخل الجهاز . ٣- وجود القدرات الفنية من العاملين والقادرة على التعامل من الانترنت والإنترنت لضمان تخفيض التكلفة المتعلقة المشاريع الحكومة الإلكترونية . 6 ـ تقدير حجم وتكاليف مشاريع الحكومة الإلكترونية. * مفهوم الحكومة الالكترونية : يتمحور حول (المواطن) فيجب التركيز على المشاركة الشعبية للمواطنين لتحسين حياة الناس ، أهمية الدور الذي تلعبه كل من (ثقافة المجتمع الكلي) أو (ثقافة المنظمة) . في إنجاح عملية التحول أو إفشالها: 4- يجب على المسئولين الاهتمام ببرامج التوعية والتثقيف ونشر المفاهيم الجديدة

Summarized by © lakhasly.com